إلى بناء قاعدة للانتاج المادي متينة، هي التي تزوّد احتياجات هذا الأمن بما يلزم. كيف يمكن توفير الانفـاق على الدفاع، اذا كان الدين الخارجي العربي الاجمالي يفوق ٢٥٠ مليار دولار[١٥]. حتى اسرائيل، انفاقها على الدفاع يتمّ على حساب ميزانيات الولايات المتحدة الاميركية؛ وهذا يعني ان دفاعها كله رهينة للادارة الاميركية، والمؤثرات، التي تخضع لها.

ان الدفاع العربي، الذي يكدس الاسلحة، على الرغم من هذا الدين الكبير، يرهن نفسه لدافعي فواتير الاسلحة. من جهة أخرى، لا شك في ان هذا الدين الضخم يؤثر في المستويات المعاشية العربية، ويضغط على وفرة المواد الاستهلاكية بالنسبة الى الشرائح الاجتماعية الوسطى، والميسورة، وعلى المواد ذات الضرورة الاولية بالنسبة الى الشرائح ذات الدخل الأدنى. هذا يؤثر، بدوره، في «الأمن» الداخلي بالنسبـة الى الحكومات العربية، ويجعل التوتر الداخلي أكثر فأكثر تفاقماً. وفي الوقت عينه، نقمة العنصر البشري نفسه، مهما كانت أسبابها، تؤلف عامل تفكك في الجبهة الداخلية تجاه الاخطار الخارجية، أي تضعف الدفاع العربي نفسه، لأن الانسان هو الأداة الاساسية في هذا الدفاع.

المشكلات الاجتماعية والسياسية، ليس فقط لا يمكن ان تحل، وانما تتفاقم بمقدار ما يزداد الدين الخارجي؛ ويزداد هذا الدين حتماً، لأن اسلوب الحل الوحيد هو الاعتماد على «المساعدات» الخارجية، التي لا يدفع المرء فوائد مالية لها فقط، وانما، أيضاً، فوائد اجتماعية وسياسية، ويدفع البلد، ككل، ثمن «المساعدات»؛ كما يدفع الحاكمون، على الصعيد الشخصي، بأشكال مختلفة، ثمن ذلك، ويدفعون، أحياناً، ثمناً باهظاً.

المشكلة الاقتصـادية العربية تحتاج الى استراتيجية ذات نَفَس طويل، أو طويل نسبياً. انها معركة؛ وهي جزء من المعركة العربية من اجل تقرير المصير.

وصفات صندوق النقد الدولي تزيد في أزمات العالم الثالث الاقتصادية، وفي تبعيته[١٦]. ولذلك، فان المنحى العام لـ «الاصلاحات» الجارية، أو التي في طريقها لتجرى، من شأنه ان يغرق البلدان النامية في دوّامة، من الصعب الخروج منها.

حل المشكلة الاقتصادية في البلدان النامية يتطلب، قبل كل شيء، وجود الأداة الاساسية لكل تحـرك اقتصـادي، وهي النقـد. ان العالم يتعامل بدولار الولايات المتحدة الاميركية. ولذلك، فان اقتصاده، بمجموعه، تابع لتأرجحات الدولار، ولتضخّمه. حتى الدول الغنية المتطوّرة، مثل اليابان والمانيا الاتحادية، فان مخزوناتها من الينّات والماركات والدولارات، أي مخزوناتها النقدية، أياً كانت، موجودة على «كفّ عفريت»، هو الدولار. تقوم الدولتان المذكورتان بصورة خاصة بتثبيت اصطناعي لسعر الدولار المالي، وذلك بأن تتحكّم بعرضه وطلبه، فتشتري الدولارات الفائضة في أسواقها، أو تطرح دولارات جديدة للبيع. العملية تؤدي الى تراكم المزيد من الدولارات في مصارفها المركزية، دون ان تعرف ماذا تفعل بها. قد ينتهي الامر بتصريف قسري للسلع الاميركية، أو بتوظيف للدولارات الفائضة في البورصة الاميركية. كل ذلك لا يحمي الاقتصاد الياباني، أو الالماني، مثلاً، من هبوط القيمة الشرائية للدولار، نتيجة التضخم، وانعكاس ذلك على مجموع اقتصاد الدولتين.

ربما تستطيع البلدان النامية، تدريجياً، ايجاد «صندوق نقد دولي» خاص بها، يحميها مالياً، ويوفّر لها السيولة الضرورية لتطوير اقتصادها. وربما، أيضاً، تستطيع كتلة الدول العربية القيام بشيء من ذلك؛ وتقوم، حينئذٍ، بالخطوة الاولى في سبيل تحرير اقتصادها.

في الوقت عينـه، يمكن ان تعـاد التنـظيمـات الهيكلية للمؤسسات الانتاجية العربية، بشكل